الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٣ (أ) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة الدولية والتنمية

قطر*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] المتعلقة بالتجارة ومسائل التنمية ذات الصلة، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق

081104 081104 04-59240 (A)
0459240

المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى قراريها ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اللذين دعت فيهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهما، في حدود ولايتهما، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، ودعت رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى عرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ ترى أن وجود نظام تجاري دولي مفتوح وشفاف ومتعدد الأطراف وعادل من شأنه أن يفضي إلى زيادة مشاركة البلدان النامية فيه، وبخاصة أقل البلدان نموا، مما سيساهم في إدرار موارد ستساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها مكافحة الجوع والفقر،

وإذ تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أنه من اللازم، للإفادة بصورة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة المصدر الوحيد الأهم من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، إنشاء وتعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإلى أن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة توجيها جيدا وممولة تمويلا مستداما لصالح البلدان النامية، هي أمور تؤدي أيضا أدوارا مهمة في هذا السياق،

وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، كما ورد على التوالي في برنامج عمل بروكسل[٤] وبرنامج عمل بربادوس[٥] وبرنامج عمل ألماتي[٦]،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا كبيرا من البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لا تزال مهمَّشة في النظام التجاري الدولي وهي عُرضة للهزات الخارجية،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة لا تزال قطاعا أساسيا وحيويا للغالبية العظمى من البلدان النامية، وتشدد على أهمية اختتام برنامج عمل الدوحة[٧] بنجاح في هذا الصدد،

وإذ تؤكد من جديد أيضا، رهنا بالتشريعات الوطنية، ضرورة احترام وصون وإدامة المعرفة والابتكارات والممارسات المملوكة للمجتمعات المحلية والأصلية، التي تجسد أساليب العيش التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما والترويج لتطبيقها على نطاق أوسع بموافقة ومشاركة مالكي تلك المعرفة والابتكارات والممارسات، وتشجع على تقاسم المنافع المتأتية من استخدام تلك المعرفة والابتكارات والممارسات بشكل عادل،

وإذ تحيط علما بقيام مجلس التجارة والتنمية، خلال دورته الحادية والخمسين[٨]، على إجراء استعراض واف للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية في أعقاب انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإسهام هذا الاستعراض في فهم الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل مفيد ومجد في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي، وإنجاح مفاوضات الدوحة على أسس متوازنة وذات توجه إنمائي،

---

(٤) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٥) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، من ٢٥ نيسان/ أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب) الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والائتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ A/CONF.202/3، المرفق الأول.

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) A/59/15، (الجزء الخامس)، الفصل الثاني، جيم.

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس التجارة والتنمية[٩] وتقرير الأمين العام[١٠]؛

٢ - **ترحب** بنتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التي انعقدت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في سان باولو، البرازيل، وباعتماد روح مؤتمر ساو باولو[١١] وتوافق آراء سان باولو[١٢] الذي يؤكد مجددا، استنادا إلى خطة العمل المعتمدة في دورة المؤتمر العاشرة[١٣] التي انعقدت في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكي يضطلع بولايته ودوره المعززين بوصفه منتدى لحوار الهيئات الحكومية الدولية بشأن السياسات العامة ولبناء توافق الآراء بشأن التجارة والتنمية؛

٣ - **تلاحظ** أن الوثائق الختامية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تركز على أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وخاصة للبلدان النامية، وتعزز في هذا الصدد توافق الآراء على أن التجارة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة من وسائل تحقيق النمو والتنمية وأنه يتعين ضمان مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية؛

٤ - **تؤكد من جديد** الأهمية الجوهرية التي يكتسيها تحقيق الأهداف المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] والتزامها بتحقيق تلك الأهداف، كما تم التأكيد على ذلك مجدداً في توافق آراء سان باولو، والتي يكتسبها، دعم وصون نظام تجاري متعدد الأطراف يكون شاملا ومفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، سعيا نحو تحقيق النمو المستديم والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

٥ - **تشدد** على أهمية السعي لمراعاة الإنصاف والعدل في أثناء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق معالجة أوجه التباين في الفوائد والتكاليف الناجمة عن القواعد والالتزامات المتعددة الأطراف من خلال تنفيذ الالتزامات الموجودة فعليا، ونقل الموارد إلى البلدان النامية، ومعالجة اهتماماتها الإنمائية الخاصة على النحو المبيَّن في الفقرة ٦٨ من توافق آراء سان باولو؛

---

(٩) A/59/15 (الجزء الخامس).

(١٠) A/59/305.

(١١) TD/L.382.

(١٢) TD/410.

(١٣) TD/386.

٦ - **تؤكد** أنه من المهم جدا بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى الأهداف والغايات الإنمائية، أن تأخذ جميع البلدان في اعتبارها ضرورة التوصل إلى توازن مناسب بين مساحة التحرك في مجال السياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية، و**تشدد** على ضرورة تزويد البلدان النامية بالمساحة اللازمة للتحرك في مجال السياسات العامة من أجل صياغة سياساتها الاقتصادية الوطنية وتنفيذها؛

٧ - **تشدد** على أهمية تعزيز التجارة والتعاون بين بلدان الجنوب في إطار نشوء جغرافيا تجارية جديدة تكمِّل التجارة والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، و**ترحب** بالمقرر المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والذي يقضي ببدء الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية؛

٨ - **تؤكد** على ضرورة بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والقدرات في مجال البحث والتطوير وهياكلها الأساسية الرامية إلى تعزيز قدرات جانب العرض والقدرة التنافسية، فضلا عن ضمان وضع أطر سياسية دولية مُجدية واتخاذ تدابير داعمة من أجل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي اندماجا تاما يعود عليها بالفائدة؛

٩ - **تكرر تأكيد** الالتزامات التي قُطعت خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود بالدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بوضع التنمية في صميم برنامج عمل الدوحة واتخاذ خطوات إيجابية ملموسة لضمان حصول البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية[٧]؛

١٠ - **تؤكد** على أهمية رفض استخدام السياسة الحمائية، في ضوء تنامي النزعات الحمائية، و**تشدد** على أهمية تعزيز مبدأ تعددية الأطراف في وجه التدابير الأحادية الجانب والتدابير الأمنية التي تحدث آثارا سلبية هامة في تدفقات التجارة من البلدان النامية وفي المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية وفي تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١١ - **تشدد** على أهمية استحداث عملية وإجراءات مفتوحة وشفافة وشاملة وديمقراطية وتتسم بمزيد من النظام لكي يعمل النظام التجاري المتعدد الأطراف بفعالية، بما فيها عملية اتخاذ القرار، وذلك لكي يتسنى للبلدان النامية تجسيد مصالحها بشكل كامل في نتائج المفاوضات التجارية؛

١٢ - **ترحب** في هذا الصدد بالمقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٤] والمتعلق بالأطر المنظِّمة لإجراء مزيد من المفاوضات، والذي يؤكد مجددا قيمة مبدأ تعددية الأطراف، ويثبت من جديد إمكانية استمرار مفاوضات الدوحة، ويؤكد مجددا محورية الاهتمامات الإنمائية، ويسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بالمشاركة مجددا في هذه المفاوضات والمضي قدما فيها؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة ترجمة الأطر المبينة في المقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المشار إليه أعلاه بشكل شامل وشفاف إلى طرائق ملموسة ومفصلة ومحددة من أجل التعجيل باختتام هذه المفاوضات وضمان توازن وتوازٍ في الوقت ذاته بين المجالات الموجودة قيد التفاوض، وذلك للاستجابة فعليا لاحتياجات البلدان النامية واهتماماتها وضمان نتيجة منصفة وعادلة وذات توجه إنمائي لبرنامج عمل الدوحة؛

١٤ - **تؤكد**، في ما يتعلق بالمقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتماشيا مع برنامج عمل الدوحة، على القضايا التالية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية:

(أ) معالجة القضايا الإنمائية الجوهرية للمعاملة الخاصة والتفضيلية وقضايا التنفيذ واهتمامات البلدان النامية في المفاوضات بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥ معالجة فعالة وشاملة وهادفة وسريعة، على نحو ما نص عليه المقرر؛

(ب) القيام في أثناء وضع الطرائق في الإطار المتعلق بالزراعة، كما ورد في المرفق ألف من المقرر المتخذ في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤: باعتماد صيغة مناسبة لخفض التعريفات الجمركية تلغي فعليا تعريفات الحدود القصوى والتعريفات الجمركية التصاعدية على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وذلك من أجل تحسين فرص وصولها إلى الأسواق؛ وإلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات في أقرب أجل معقول؛ وإجراء تخفيضات كبيرة لتدابير الدعم المحلي المخلّة بالتجارة؛ وإدماج مرونة فعلية وعملية وقابلة الاستخدام في مجال التنمية ومبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، مثل المطالبة بالتزامات مخفضة بشأن خفض التعريفات الجمركية أو التزامات بتوسيع حصص التعريفات، والمنتجات الخاصة وآلية الضمان الخاصة، وذلك دعما لتنمية الزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية الريفية؛ والتنفيذ الفعلي للفقرة ٤ من مقرر اجتماع مراكش الوزاري بشأن

(١٤) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579 والتصويب، متاحة أيضا على شبكة الإنترنت http://docsonline.wto.org.

التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء[١٥]؛

(ج) الوفاء فعليا بالتعهد الذي يقضي بمعالجة قضايا القطن معالجة طموحة وفورية ومحددة وبشكل لا يخل بالأهمية التي تعلقها بلدان عديدة على معالجة أوجه مبادرة القطن المتعلقة بالتجارة وبالتنمية معالجة فورية وشاملة؛

(د) تذليل الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بسبب تقلب أسعار السلع الأساسية في العالم، وذلك بغية مساعدة هذه البلدان على إعادة تنظيم القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية فيها وتنويعها وتعزيزها، وترحب في هذا الشأن بقرار الأونكتاد تشكيل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية؛

(هـ) بلورة الطرائق الكاملة للمفاوضات المتعلقة بسبل وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، كما ورد في المرفق باء من مقرر منظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ والعمل على ضمان خفض أو إزالة الحدود القصوى للتعريفات الجمركية والتعريفات الجمركية المرتفعة وتصاعد هذه التعريفات، فضلا عن الحواجز غير التعريفية، وبخاصة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية؛ ووضع صيغة تعريفية صحيحة تتسم بكونها فعالة وبسيطة وشفافة وأقل تكلفة ومُنصفة، وتراعي مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية وألا تطبق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً ضمن هياكلها؛ وإتاحة المرونة الكافية للبلدان النامية لتطبيق هذه الصيغة؛ وينبغي أن تعكس هذه الطرائق التي ستوضع في صيغتها النهائية شواغل البلدان النامية المتعلقة بإيرادات التعريفات والبطالة، وحساسية بعض القطاعات وتقلص التصنيع، وتصاعد حدة الفقر، وتكاليف التكيف؛

(و) تيسير شروط دخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق عن طريق المعالجة الفعالة لمسألة الحواجز غير التعريفية الناجمة عن معايير المنتجات وإساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق والتعسف في استخدامها، وقواعد المنشأ المعقَّدة وغير ذلك من التدابير المخلَّة بالتجارة؛

(ز) الاتفاق على التدابير الكفيلة بالاستجابة بفعالية لاهتمامات البلدان النامية من حيث تآكل الأفضليات وتأثير عمليات التحرير على إيراداتها من التعريفات الجمركية، بما في ذلك عن طريق استحداث آليات تعويضية؛

---

(١٥) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حُررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. (منشورات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT 1994-7).

(ح) القيام في أثناء المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات بتنفيذ كل الأحكام المتصلة بالتنمية والواردة في المبادئ التوجيهية والإجراءات التي حددتها منظمة التجارة العالمية للمفاوضات بشأن التجارة في الخدمات[١٦]، فيما يخص الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بما في ذلك ما يتعلق بالالتزامات المتعددة الأطراف المفيدة تجاريا بشأن قطاعات الخدمات وطرق التوريد التي تتسم بأهمية تصديرية للبلدان النامية، مع التشديد على تحرير الحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار الطريقة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وإيلاء الاهتمام الواجب لخدمات البنى التحتية والخدمات المهنية وجميع الخدمات التي يمكن إنجازها من مواقع نائية خدمات إسناد العمليات التجارية إلى جهات خارجية، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية؛

(ط) التعجيل بإيضاح وتحسين الاتفاقات في مجالات مكافحة الإغراق والإعانات والتدابير التعويضية، مع أخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار، مع الحفاظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية والفعالية لتلك الاتفاقات؛

(ي) التعجيل بإتمام استعراض التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات؛

(ك) طرائق المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة كما وردت في المرفق دال من مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، التي تشدد على ضرورة أن تأخذ نتائج المفاوضات التجارية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا في الحسبان، وتقر بأن توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات أمر يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وذلك لتمكينها من المشاركة مشاركة كاملة في هذه المفاوضات والاستفادة منها بصورة تامة، وتشدد على ألا تكون البلدان النامية وأقل البلدان نموا ملزمة بالاضطلاع باستثمارات في مجال البنى التحتية تتجاوز طاقتها، وأن تحدد احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة وأن يُستجاب للاهتمامات المتعلقة بتكاليف التدابير التي تم تناولها أثناء المفاوضات. وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بتأمين الدعم والمساعدة الكافيين للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً أثناء المفاوضات، وتطلب إليها أيضا حيثما لا تبدو دلائل على ورود هذا الدعم وهذه المساعدة لإقامة البنى التحتية وحيثما تفتقر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى القدرات اللازمة، ألا تشترط تنفيذ الالتزامات المرتبطة بهذه البنى التحتية؛

١٥ - **تشدد** على ضرورة التعجيل بمعالجة القضايا المتصلة بالتجارة والديون والمالية ونقل التكنولوجيا، التي تناولها بشكل مستفيض برنامج عمل الدوحة، أثناء المفاوضات بهدف

(١٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة S/L/93، متاحة أيضا على شبكة الإنترنت http://docsonline.wto.org.

صون النظام التجاري المتعدد الأطراف من آثار التقلبات المالية والنقدية ومن أجل تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** التنفيذ الكامل لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس[١٥] الذي ينص على إتمام مرحلة الاتفاق بشأن المنسوجات المتعددة الأليياف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتشدد على ضرورة عدم حرمان صادرات المنسوجات القادمة من البلدان النامية من دخول الأسواق عن طريق استخدام تدابير أخرى وحواجز تجارية؛

١٧ - **تؤكد من جديد** ضرورة إيلاء الاعتبار التام للبعد الإنمائي للاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[١٥]، وتدعو في هذا الصدد المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى إدماج الأبعاد الإنمائية في أنشطتها من أجل التشجيع على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية فعليا وتحقيق توازن مناسب بين معايير الملكية الفكرية والمصالح الخاصة لمنتجي المعرفة التقنية ومُستعمليها؛

١٨ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الفعلي للمقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣[١٧] بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة، المتعلقة بالاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة[١٨] من خلال التعجيل باعتماد حل دائم للمشاكل التي تواجه البلدان ذات القدرات التصنيعية غير الكافية أو المنعدمة في قطاع الصيدلة في الحصول على الأدوية بأسعار ميسورة، وذلك بوسائل منها تعديل الاتفاق الخاص بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٥؛

١٩ - **تشدد** على أن اعتماد أو إنفاذ أي تدبير ضروري لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات لا ينبغي أن يطبق بطريقة تشكل تمييزاً تعسفياً أو غير مبرر أو تقييدا مقَنَّعا للتجارة الدولية، وتقر بضرورة زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير، وكذلك بأهمية تقديم المساعدة المالية والتقنية لها وبذل الجهود لبناء قدراتها من أجل تمكينها من الاستجابة على النحو الكافي لبدء العمل بأي تدابير جديدة قد تكون لها آثار سلبية هامة على التجارة؛

٢٠ - **تؤكد من جديد** الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل في

---

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L.540، متاحة أيضا على شبكة الإنترنت http://docsonline.wto.org.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(01)/DEC/2.

الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٩]، وتناشد في هذا الصدد البلدان المتقدمة التي لم تتح بعد لجميع الواردات التي منشؤها أقل البلدان نموا دخول الأسواق من دون قيود من رسوم أو حصص، أن تفعل ذلك، وتشير إلى أن النظر في المقترحات الرامية إلى تشجيع البلدان النامية القادرة على تحسين فرص دخول منتجات أقل البلدان نمواً أن تفعل ذلك، سيكون عاملا مساعداً أيضا في هذا الشأن؛

٢١ - **تشدد** على أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية وعلى أهمية جعلها عالمية فعلا، ومن هذا المنطلق، تدعو إلى التعجيل بخطى عملية انضمام البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون معوقات سياسية وبسرعة وشفافية، وتدعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كذلك إلى تقديم مساعدة تقنية، في نطاق الولاية المسندة إلى كل منهما، ليسهما بذلك في إدماج تلك البلدان إدماجاً سريعاً وتاماً في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢٢ - **تدعو** أعضاء المجتمع الدولي إلى بحث مصالح الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سياق تحرير التجارة؛

٢٣ - **تؤكد** أن الاتفاقات التجارية الإقليمية ينبغي أن تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتشدد في هذا السياق على أهمية توضيح وتحسين الضوابط والإجراءات في ظل الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تنطبق على الاتفاقات التجارية الإقليمية وفقا للفقرة ٢٩ من الإعلان الوزاري للدوحة[٧]، مع أخذ الأوجه الإنمائية لهذه الاتفاقات في الاعتبار، وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على بحث وتقييم العلاقة الإنمائية القائمة بين هاتين العمليتين؛

٢٤ - **تؤكد مجددا** الالتزام بمتابعة حثيثة لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمعالجة القضايا والشواغل المتصلة بالتجارة التي تؤثر في اندماج البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بدرجة أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف بطريقة تتناسب وظروفها الخاصة وتدعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وفقا للفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري؛

٢٥ - **تعترف** بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، و**تدعو** في هذا الصدد إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفعلي[٦]. و**تشدد** أيضا على ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية والبلدان المانحة المعنية، وفق

(١٩) انظر الوثيقة A/CONF.191/13.

نهج متعدد الأطراف، توافق آراء سان باولو[١٢] الذي اعتُمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سان باولو بالبرازيل يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه؛

٢٦ - **ترحب** بالولاية الشاملة والفريدة الموكلة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تأكدت مجددا وتعززت خلال دورته الحادية عشرة، و**تؤيد** ما يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عمله من أجل دعم إدماج البلدان النامية بصورة فعلية ومفيدة في النظام التجاري الدولي من خلال التحليل وبناء توافق آراء الجهات الحكومية الدولية وتوفير المساعدة التقنية من أجل ضمان جني مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية في مجالات السلع والخدمات؛ والسلع الأساسية؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ والتجارة والسياسة العامة المتعلقة بالمنافسة والتنمية؛

٢٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وبخاصة تحليل القضايا الهامة بالنسبة للبلدان النامية، وأن يساعد في تنمية قدراتها على تحديد أولوياتها التفاوضية وعلى التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الدوحة؛

٢٨ - **تدعو** إلى زيادة الموارد المالية الممنوحة لبرامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأنشطته في ميدان التعاون التقني وبناء القدرات التي تساعد البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، وخاصة دعما لمشاركتها في برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية''.